

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

الإتحاد العام للعمال الجزائريين

النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين

الفرع النقابي لجامعة العربي التبسي

الملتقى الوطني الأول حول:

تحسين أداء الإقتصاد الجزائري

المحور الخامس: آفاق تطوير قطاعات الإقتصاد الجزائري

عنوان المداخلة:

بدائل تنويع الاقتصاد في "جزائر ما بعد النفط "

استمارة المشاركة:

<p>الاسم الكامل للباحث: راييس عبد الرحمان</p> <p>الدرجة العلمية: دكتوراه علوم</p> <p>الوظيفة: أستاذ محاضر قسم ب-</p> <p>مكان العمل: جامعة تبسة</p> <p>كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير</p> <p>رقم الهاتف: 0696727257</p> <p>البريد الإلكتروني:</p> <p>rais.abderrahmane@gmail.com</p>	<p>الاسم الكامل للباحث: بلبخاري سامي</p> <p>الدرجة العلمية: دكتوراه علوم</p> <p>الوظيفة: أستاذ محاضر قسم ب-</p> <p>مكان العمل: جامعة 08 ماي 1945 قالمة</p> <p>كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير</p> <p>رقم الهاتف: 0559604093</p> <p>البريد الإلكتروني:</p> <p>belbekhari.sami@gmail.com</p>
---	---

المخلص:

إن تنوع الاقتصاد الجزائري أصبح حتمية بعد أزمة انهيار أسعار النفط منذ 2014، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري إلى غاية اليوم مازال يعتمد بدرجة كبيرة على العائدات البترولية. ويهدف هذا العمل البحثي إلى تسليط الضوء على أربعة قطاعات استراتيجية، وهي: (الزراعة، السياحة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الطاقات المتجددة) كبداية للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، وتقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد صناع القرار على ترقية هذه المجالات.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقات المتجددة.

Résumé :

La diversification de l'économie algérienne devient une obligation après La chute brutale des cours du pétrole en juin 2014, car l'économie nationale jusqu'à aujourd'hui dépend essentiellement des recettes d'hydrocarbures.

Ce travail de recherche vise à présenter quatre secteurs stratégiques (l'agriculture, le tourisme, PME, les énergies renouvelables) comme des alternatives pour sortir de la dépendance aux hydrocarbures, et donner quelques recommandations qui peuvent aider les décideurs à promouvoir ces domaines.

Mots clés: l'agriculture, le tourisme, PME, les énergies renouvelables

مقدمة:

لقد أوجبت الأزمة المالية التي مرت بها الجزائر منذ 2014 على صانع القرار البحث عن نموذج اقتصادي بديل يسمح بتنويع مصادر دخل الدولة وتمويل نشاطها المعتمد على عوائد المحروقات منذ الاستقلال، وعلى الرغم من الأخبار الجيدة الوافدة من الأسواق النفطية والتي تؤكد عودة أسعار النفط إلى الاستقرار تحت تأثير انتعاش الاقتصاد الصيني، وانضباط دول الأوبك في تنفيذ اتفاق خفض سقف الإنتاج، والتحاق دول من خارج المنظمة مثل روسيا بمبدأ إدارة الأسعار بالتحكم في سقف الإنتاج. إلا أن الوضع القائم لا يزال بعيدا عن الاستقرار. وفي الحالة الجزائرية، فقد ترتب عن ثبات هذا التوجه في السنة الحالية (2018)، التمكن من إعداد الميزانية مع الحفاظ على سقف الاحتياطي فوق المائة مليار دولار، وهذا من شأنه السماح بنمو للدخل القومي الخام من: (2 إلى 3%) حسب بعض التقديرات، بما يعني بداية الخروج من عنق الزجاجة، وفشل بعض الرهانات التي كانت تبشر بحصول الانهيار والإفلاس قبل نهاية سنة 2019.

إن البحث بعمق في القطاعات الإستراتيجية القاطرة للاقتصاد وفق المقدرات المادية والبشرية التي تتوفر عليها البلاد من أجل تحقيق الانفتاح التام على خطى دول الجوار أصبح ضرورة ملحة يملئها الواقع، ليس بسبب أزمة انهيار أسعار النفط فحسب بل لأسباب أخرى كبروز رؤية استشرافية لبعض الخبراء حول موقع الجزائر من عملية إعادة توزيع الأوراق التي سوف يشهدها العالم في السنوات القليلة القادمة، وانتقال مركز قيادة الاقتصاد العالمي من الغرب إلى الشرق، وتوسع نفوذ العملاق الصيني، وبروز القارة الإفريقية كفاعل اقتصادي وسوق كبير، وحاجة القوى الاقتصادية الكبرى إلى منافذ آمنة لهذه السوق، وبإمكان الجزائر لعب الدور الذي يليق بها نظرا لموقعها الاستراتيجي ومقدراتها المادية والبشرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا حديثا غاية في الأهمية، وهو بدائل النفط ومتطلبات التنويع، والذي يأتي في إطار نظرة استشرافية للعديد من الباحثين والخبراء الاقتصاديين الجزائريين، والذي صار توجهها حتميا بحسب تصريحات أصحاب القرار في البلاد وتصدره لقائمة المواضيع البارزة في الخطاب السياسي.

أهداف الدراسة:

ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1. استخلاص أهم المجالات التي يمكن أن تبنى عليها رهانات ما بعد الأزمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الوطني مند سنة 2014.
2. بيان جوانب القوة ومقدرات الدولة الهائلة في قطاعات ظلت مهملة لعقود طويلة من الزمن.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على أهم البدائل المعروضة لتنويع الاقتصاد الوطني ، وعلى هذا الأساس تبرز معالم الإشكالية الأساسية للدراسة ، وهي:
كيف يمكن انتقال الجزائر بعد الأزمة النفطية من الاقتصاد الريعي إلى بناء اقتصاد قوي وتنافسي قائم على إنتاج السلع والخدمات، وما هي بدائل التنويع المقترحة للخروج من الأزمة؟
وينفرد عن هذا الإشكال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتمثل في:

1. ماهي بدائل النفط التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها لبناء اقتصاد متنوع؟

2. وماهي جوانب القوة ومقدرات الدولة في القطاعات البديلة الواعدة؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة، تقودنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: النهوض بالقطاع الفلاحي.

ثانياً: الاستثمار في المجال السياحي.

ثالثاً: دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: الاستثمار في الطاقات المتجددة.

التوصيات

أولاً. النهوض بالقطاع الفلاحي:

تعد الفلاحة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر؛ لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات التي تجاوزت في مجملها خمسين مليار دولار للسنة. ويذهب الخبير الزراعي: أكلي موسوني، إلى القول أن للجزائر مقومات اقتصادية هامة في قطاع الفلاحة، ما يمكّنها أن تجعل البلاد في غنى عن المحروقات، إذا ما استغلت إمكاناتها الفلاحية على أكمل وجه، وأنها قبل الاستعمار الفرنسي كانت وبوسائل بدائية من أكبر مصدّري القمح في العالم، في حين تحوّلت اليوم إلى أحد أكبر البلدان المستوردة له بما تعادل قيمته السنوية: 4 مليارات دولار من الحبوب، وهذا على الرغم من توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة المستعملة في الزراعة

وهنا تبرز ضرورة حماية الأراضي الفلاحية، حيث لا تزال بعض الأراضي الخصبة في عدة ولايات تتحول إلى بنايات سكنية، خصوصا وأن الوسط الجزائري يتوفر على أخصب الأراضي على المستوى العالمي، ويتطلب النهوض بالقطاع الفلاحي توفير معاهد ومدارس أيضا، فحاجة القطاع إلى المهندسين والتقنيين ماسة، لما لهم من دور هام في هذا المجال، ومن غير الملائم أن تعتمد الجزائر على تقنيين اسبان لتقليم أشجارها، والذي يعد دليلا على انعدام الاهتمام بالقطاع الفلاحي. ويتطلب هذا القطاع أيضا التمويل الكافي لبعث مشاريع استثمارية حقيقية تليق بمقدرات الدولة وطموح الأجيال، وضرورة تفعيل الغرف الفلاحية وجعلها تحت تسيير الفلاحين حتى تلعب دورها الاقتصادي.² وتمتلك الجزائر عدة مقومات فلاحية، يمكن حصرها في:

أ. الأراضي والغابات وفضاءات الصيد البحري:

تمتلك الجزائر نحو عشرين مليون هكتار من السهول وتسعة ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و4.2 ملايين هكتار من الغابات. وتتوفر على نحو 8 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، لا تستغل الدولة أكثر من نصفها تقريبا. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1%، في حين تقدر نسبة الأراضي الزراعية المروية بـ 2.6%، وهو مؤشر ضعيف ودليل على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار. لكن النظر إلى إجمالي هذه المقدرات يبين الإمكانيات الهائلة التي يمكن الاعتماد عليها في النهوض بالقطاع.

ب. الثروة المائية:

إن اتساع مساحة الجزائر، نتج عنه تنوع كبير في المناخ وتفاوت في كمية الأمطار المتساقطة واحتياطيات المياه، بين الشمال والجنوب، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بحوالي: 20 مليار م³ من المياه، منها: 13 مليار م³ مقدار المياه السطحية في الشمال،

وحوالي: 7 مليار م³ مقدار المياه الجوفية، منها: (5 مليار م³ في الجنوب، و 2 مليار م³ في الشمال). ومن هذا الإجمالي، تبلغ نسبة الموارد المائية القابلة للتجديد: 75%. وهي نسب جيدة وفي مستوى رهان النهوض بالقطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للنفط.³

ثانيا. الاستثمار في مجال السياحة:

تعد السياحة موردا اقتصاديا هاما، يمكن للجزائر أن تعول عليه في مرحلة ما بعد اقتصاد النفط، إذ تعد كأكبر بلد أفريقي، وعاشر أكبر بلد في العالم مساحة، وتمتلك الجزائر عدة المؤهلات والمقومات الطبيعية التي تمتع السياح باختلاف أذواقهم، من شريط ساحلي يمتد على مسافة 1200 كلم يزخر بالعديد من الشواطئ والمناظر الخلابة والغابات والسهول والهضاب والجبال والكهوف التي ترسم لوحة تسر الناظرين، إلى جانب الصحراء الممتدة على مساحة تزيد على مليوني كلم مربع، حيث الرمال التي تنتهي وواحات النخيل الجميلة ومدينة تمنراست التي تختزل آلاف السنين على صفحات جبالها ورمالها، وتقف كلغز محير يتحدى الجميع لفك طلاسمه، ما يمكنها من أن ترتقي إلى مصاف الدول السياحية الأولى في المنطقة.⁴

وتزخر بأماكن سياحية أثرية مترامية الأطراف، يمكن الاعتماد عليها بعد تطويرها وانتهاج سياسة ترويجية للمنتوج السياحي الوطني وتعزيزه بالمرافق والهيكل الضرورية. الأمر الذي من شأنه رفع نسبة إسهام السياحة في الاقتصاد الوطني إلى أكثر من النسبة الحالية المقدرة بـ 0.4% من الناتج المحلي"، ومن حيث الموقع، تعد الجزائر البوابة الإفريقية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والقارة الأوروبية عموما، وتتمتع بتنوع الأقاليم: الساحل، التل والصحراء، مما يمنح لها تنوعا كبيرا في مزايا المناطق الساحلية تختلف من إقليم لآخر. وتنوع في المناخ بين الدافئ والقاري والحار. وتتوفر على أزيد من 200 منبع للمياه الجوفية الدافئة، وعدة حمامات معدنية، يمكن الاعتماد عليها في ترقية السياحة الشتوية.

وأما المواقع التاريخية، فهي من أبرز نقاط قوة المقدرات السياحية الجزائرية، وذلك بسبب أن الجزائر عرفت قيام حضارات كبيرة عبر العصور على أراضيها، مثل: الفينيقية، الرومانية، وحضارة قرطاج، والتي خلفت كنوزاً متزامية على جميع ربوع الوطن مثل: تيمقاد، جميلة، قلعة بني حماد والصور البيزنطي في تبسة.

ثالثاً. الصناعة التحويلية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإمكانه أن يكون قاطرة الاقتصاد الجزائري ما بعد مرحلة النفط، وبالرغم من أنه لا يزال في بداياته حالياً، إلا أنه في نمو متواصل، حيث ارتفع عدد هذه المؤسسات خلال السنوات العشر الأخيرة من 120 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية التسعينيات، إلى أكثر من 700 ألف مؤسسة حالياً. وتسعى الجزائر على اثر أزمة النفط لبلوغ المعايير العالمية في هذا المجال، لتصل إلى مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مقابل 40 مليون نسمة عدد سكان الجزائر، وهو ما سيجعل هذا القطاع رافداً قوياً من روافد الاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد النفط. ويمكن للجزائر أن تعتمد على مواردها الذاتية المتمثلة في بناء قاعدة صناعية متينة، خاصة ما يتعلق بالصناعات التحويلية، في مجال البتروكيماويات، وهناك توجهات جدية لشركة سوناطراك في مضاعفة الاستثمارات في هذا المجال، كما أن صناعة السيارات، التي شرعت الجزائر بتطويرها أخيراً، قد بدأت تأتي بثمارها على عدة أصعدة كالتشغيل وغيرها. ويأتي هذا في إطار ما يسمى: إحلال الواردات، أي أن يتحول جزء مما يُستورد إلى أن يصبح منتجاً محلياً. لأن الإمكانيات متوفرة حالياً من الناحية النظرية، والنقص يكمن في الناحية التكنولوجية، وبالتالي فإن الرهان قائم على بناء قاعدة اقتصادية ذاتية، تعتمد على الشراكة الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا. لأن الجزائر حالياً من الدول التي تتوفر فيها بعض المزايا

الخاصة للاستثمار الصناعي، أهمها أنها بلد بكر من ناحية الاستثمارات المختلفة، بالإضافة إلى المورد البشري الذي تنتجه الجامعات ومراكز التكوين المهني المختلفة.⁵

رابعاً. الاستثمار في الطاقات المتجددة:

إن الاهتمام بالطاقات المتجددة، يعد من أنجع الحلول للخروج من أزمة النفط التي تعرفها الجزائر، والذي من شأنه أن يمنح الأمل في بناء اقتصاد مستدام ، وإن من أهم مصادر الطاقة المتجددة المتوفرة في الجزائر حالياً ،وتلك المتوقع أن يكون لها شأن في توفير الطاقة في المستقبل، هي كل من الطاقة الشمسية بالدرجة الأولى وطاقة الرياح والطاقة المائية. وتحظى كلها بإهتمام خاص من طرف السلطات العمومية مؤخراً، والتي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية المتناقصة الموارد، وهذا عبر إطلاق برامج طموحة لتطوير الطاقات المتجددة منذ فيفري 2011، وتم مراجعتها في ماي 2015، ولتجسيدها ترتب على الدولة استثمار حوالي 120 مليار دولار وتهدف الجزائر من خلال هذا البرنامج الطموح إلى إنتاج 40 % من مصادر طاقات متجددة في أفق 2030، أما بالنسبة لبرنامج إنتاج الكهرباء المتجددة والموجهة إلى السوق الوطني المقدر بـ 12000MW سوف يتم تطويره عبر المراحل التالية:⁶

(1) المرحلة الأولى: 2011-2013: تتضمن إنشاء المشاريع النموذجية PROJETS (PILOTES) لاختبار مدى نجاعة مختلف التكنولوجيات المستخدمة في مجال الطاقات

المتجددة

(2) المرحلة الثانية: 2014-2015: البدء في تنفيذ البرنامج

(3) المرحلة الثالثة: 2016-2020: تنفيذ البرنامج على نطاق واسع

والجدول الموالي يوضح كمية الطاقة المتجددة المراد إنتاجها حسب كل مصدر من مصادر

الطاقة المتجددة

الجدول رقم: (1) البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة

الوحدة: ميغاواط	المرحلة الأولى 2020-2015	المرحلة الثانية 2030-2021	الإجمالي
الفوتو ضوئية Photovoltaïque	3000	10575	13575
الرياح Eolien	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية المركزة CSP	-	2000	2000
إنتاج طاقة مزدوجة Cogénération	150	250	400
الكتلة الحيوية Biomasse	360	640	1000
حرارة الأرض الجوفية Géothermie	05	10	15
الإجمالي	4525	17475	22000

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، البرنامج الوطني لتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة،

2016/03/25http://www.energy.gov.dz

ويتضح من الجدول أعلاه أن الاعتماد الأكبر سوف يكون على الطاقة الشمسية في إنتاج الطاقة النظيفة، ثم تليها طاقة الرياح، وهذا لكون القدرات الشمسية التي تتوفر عليها الجزائر تعد كبيرة جدا، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير 10.000 ميغاواط من 22.000 ميغاواط تم برمجتها خلال العدين المقبلين، في حين توجه 12.000 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء⁷. وتخطط شركة الكهرباء والطاقات المتجددة، لإنتاج حوالي 295 ميغاواط من الكهرباء عن طريق الطاقات البديلة في عدة ولايات بالهضاب العليا خلال الصائفة المقبلة، في إطار برنامج يستهدف إنجاز 23 محطة لتوليد 350 ميغاواط من الكهرباء عبر الوطن.

أ. الطاقة الشمسية:

نظرا لموقعها الجغرافي تملك الجزائر واحدا من أهم القدرات الشمسية في العالم، ان مدة اشراق الشمس على كامل التراب تالوطنكي تتعدى 2000 ساعة سنويا، وتصل الى 3900 ساعة سنويا في الهضاب العليا والصحراء، ان الطاقة المحصل عليها يوميا على مساحة أفقية تقدر ب 1م² هي 5كيلوواط ساعي على معظم أجزاء التراب الوطني أي حوالي 1700كيلوواط ساعي/م/السنة في الشمال و2263 كيلوواط ساعي/م/السنة في الجنوب، والجدول الموالي يوضح القدرات الشمسية في الجزائر:

الجدول رقم 2 : القدرات الشمسية في الجزائر

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
مساحة%	4	10	86
معدل مدة اشراق الشمس (ساعة/السنة)	2650	3000	3600
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلوواط ساعي/م ² /السنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، دليل الطاقات المتجددة، 2007، ص39.

ومن بين أهم مقومات الطاقة الشمسية بالجزائر ما يلي:⁸

- وفرة الأراضي الصحراوية المشمسة أغلب أيام السنة كما أن الشمس تمتد ب أكثر من 2000 ساعة في السنة.

- تعد صحراء الجزائر من اكبر الصحاري في العالم وتمتاز بالحرارة الشديدة خاصة في فصل الصيف حيث تفوق درجة الحرارة 60 درجة وهي تمثل مساحة الصحراء في الجزائر أكثر من 80 % مما يساعدها من إستغلال أكثر للطاقة الشمسية.

- تشير الكثير من الدراسات إلى أن الطاقة الشمسية التي تمتلكها الجزائر تتيح لها حتى فرصة تصدير هذا النوع من الطاقة لدول الأخرى وذلك لاتساع مساحات الجزائر وإستمرار تعرضها لكميات عالية من موجات الإشعاع الضوئي والكهرومغناطيسي الصادر من الشمس.

- أن هناك التزامات للعديد من دول العالم ومن ضمنها الجزائر في مؤشر المناخ الدولي في كونها تعمل على تخفيض الانبعاثات الملوثة التي تسبب الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

- توجد بالجزائر مجتمعات قروية صغيرة متفرقة ومتباعدة ، حيث يقدر عدد سكان الريف % 41 من إجمالي السكان وأنه قد يتعذر لأسباب عملية او اقتصادية ربط هذه القرى والأرياف في بعض الأحيان بالشبكة الرئيسية للكهرباء لذا فإن الحل المنطقي في هذه الحالة هو إستغلال الطاقة الشمسية في هذه المجتمعات النائية.

- كثرة الطرق التي يمكن بها استغلال الطاقة الشمسية بفعالية في الجزائر ويمكن تصنيفها في ثلاث فئات رئيسية هي التطبيقات الحرارية وإنتاج الكهرباء والعمليات الكيميائية.

- انخفاض الغيوم في كثير من المناطق الصحراوية المؤهلة أكثر لهذا النوع من الاستغلال الطاقوي.

- لا تعاني الجزائر من مشكل المساحة المطلوبة لتشييد الألواح الشمسية ومستلزماتها حيث وللحصول على 1000 واط من الكهرباء نحتاج إلى مساحة من 7 إلى 10 متر مربع من هذه الألواح.

- أثبتت العديد من دراسات الجدوي في عدة دول من بينها الجزائر انه يمكن استعادة رأس المال المستثمر في الطاقة الشمسية خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات تتمكن بعدها الجهة المنفذة لمشاريع الطاقة الشمسية من الحصول على طاقة نظيفة منخفضة التكلفة.

ب. طاقة الرياح:

يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان إلى آخر وهذا ناتج أساسا عن الطبوغرافيا وعن مناخ جد متنوع، حيث تنقسم الجزائر الى منطقتين جغرافيتين كبيرتين و متميزتين، الشمل الذي يحده البحر الأبيض المتوسط وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، بين هاتين السلسلتين توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري تتميز الجزائر بمناطق غنية بسرعة رياح جيدة واقتصادية تبلغ أكثر من 5م/ثا، كمنطقة تيارت، وهران، تندوف، كما نلاحظ أن أكثر المناطق سرعة للرياح كمنطقة عين صالح، تميمون، وأدرار بحيث تبلغ سرعة الرياح 6م/ثا، مما يجعل هذه الحقول مناسبة لإقامة مزارع هوائية لإنتاج الطاقة الكهربائية.⁹

ج. طاقة حرارة الأرض الجوفية:

يشكل كلي الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية ويؤدي إلى وجود أكثر من 20 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، توجد هذه المنابع في درجات حرارة غالبا ما تزيد عن 40 درجة مئوية، والمنبع الأكثر حرارة هوة منبع حمام مسخوطين 69 درجة مئوية.

إن هذه الطفرات الطبيعية التي هي على العموم تسربات لخزانات موجودة تفق لوحدها أكثر من 2م³/ثا من الماء الحار، وهذا لا يمثل إلا جزءا صغيرا من إنتاج الخزانات، أكثرها نحو الجنوب يشكل تكون القاري الكبيس خزانا واسعا من حرارة الأرض الجوفية، يمتد على آلاف كم²، ويتم استغلال هذا الخزان المسمى عامة ب طبقة ألبية من خلال تنقيب بأكثر من 4م³/ثا، لو جمعنا

التدفق الناتج عن هذه الطبقة الألبية والتدفق الكلي لمنابع المياه المعدنية الحارة، فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من 700 ميغاواط.¹⁰

د. طاقة الكتلة الحيوية:

يمكن الاعتماد على النفايات المنزلية، بشكل أساسي في توليد الغاز الحيوي biogaz من خلال حرق النفايات، وقدرت كتلة النفايات المنزلية في سنة : 2013 ، بحوالي 10.3 مليون طن، مما يسمح بإنتاج حوالي 716.8 مليون م³ من الغاز الحيوي، كما يمكن الاستفادة من المواد العضوية المترسبة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي في إنتاج الغاز الحيوي المستخدم لإنتاج الحرارة والكهرباء¹¹

التوصيات:

إن بناء اقتصاد متنوع ومتين، ليس مجرد رغبة عارضة، وإنما هو تحد قائم يفرض على أصحاب القرار العمل بجدية لتعبئة كل الجهود والمقومات وضخ ما يلزم من التمويل في سبيل إنجاح ذلك، وفيما يلي بعض التوصيات المرتبطة بالمجالات الحيوية السابقة:

أ. مجال الفلاحة:

- الرقابة والمتابعة للمستثمرات ومشاريع الدعم:

إن المنتج الزراعي لا يوفر أكثر من 5% من إجمالي الناتج المحلي رغم أن البلاد تتوفر على مئات آلاف الهكتارات الزراعية غير المستغلة، وهو ما يبرر تهديدات وزير الفلاحة الجزائري سنة 2016 بسحب الأراضي من الفلاحين الذين لم يجسدوا مشاريعهم الزراعية لأن المزارعين والمستثمرين، حصلوا على مساحات شاسعة بلغت نحو 400 ألف هكتار، وعلى الرغم من أن وزارة الفلاحة أبرمت ما يسمى بعقود النجاعة بغية استغلال الأراضي الزراعية، وذلك من خلال مخطط في الفترة ما بين 2009 إلى 2014، لكن نتائج تلك الخطوات لم ترق

إلى مستوى طموح الحكومة في ضمان الأمن الغذائي وعدم اللجوء إلى الاستيراد. وتهدف عقود النجاعة الزراعية، إلى رفع حجم الإنتاج الزراعي في البلاد إلى 6.61% من إجمالي الناتج المحلي بنسبة نمو تبلغ 33.8% في السنة. وعليه، يمكن استخلاص ضرورة الرقابة والمتابعة لبلوغ الأهداف المسطرة.

- إنشاء مصانع تحويل:

إن مشكلة الفلاحة بالجزائر لا تتعلق بكمية الإنتاج ولا نوعية المحاصيل ، فهناك فائض في الإنتاج في محاصيل عديدة يمكنها أن تشكل بديلا حقيقيا للمداخيل الضائعة بسبب تراجع سعر المحروقات. ولكن الإشكال يرتبط بتعرض الكثير من المنتجات إلى التلف بسبب غياب مصانع التحويل، وخير دليل على ذلك الكميات الكبيرة من الطماطم التي يتم رميها هذه الأيام بمنطقة وادي سوف. وبالتالي فإن حل مشكلة التوزيع والتسويق التي تعاني منها الفلاحة يكمن في إنشاء مصانع تحويل في كل الولايات الجزائرية، لأن هذا التوجه سينعش بعض الصناعات الخفيفة. كما أن حجم الإنتاج الذي حققته البلاد في المنتجات الفلاحية والحيوانية، في السنوات الأخيرة معتبرا بسبب التجهيزات والعتاد الذي منحت له السلطات لهذا القطاع، فعدد المستثمرات الفلاحية قد فاق: 480 ألف مستثمرة، فيما بلغت مساحة التبريد 480 ألف متر مكعب.¹²

تقديم دعم أكبر للتصدير:

يتطلب تسويق بعض المنتجات الفلاحية ذات النوعية الجيدة دعماً ومرافقة من أجل عملية التصدير، ويتطلب ذلك من وزارة التجارة مثلاً، فتح الأبواب أمام الفلاحين من أجل تصدير منتجاتهم الفلاحية إلى الخارج كون هؤلاء يواجهون عراقيل كبيرة في هذا الموضوع.¹³

- زيادة المساحات المسقية:

تعتمد الزراعة في الجزائر أساساً على هطول الأمطار، وذلك بنسبة 90 %، تقريباً من إجمالي المساحات المستغلة، إلا أن تساقط الأمطار في الجزائر يكون منحصراً في الغالب بين شهر نوفمبر ومارس، كما تمتاز بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مختلف جهات الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي أو السقي، كحل أفضل في مواجهة ندرة التساقط وتذبذب الأمطار. وتكثيف الزراعة في مناطق الهطول المرتفع في الشمال، وذلك من أجل سد فجوة الاحتياجات المتزايدة في عدة منتجات تتطلب كميات كبيرة من المياه، على غرار: الخضر والفواكه، والحبوب والأعلاف ... وغيرها.

ب. مجال السياحة:

إن نمو السياحة واستدامة مواردها، وزيادة عائداتها ومنافعها الاقتصادية، يفرض توسيع وتعميق الاهتمام والرعاية الحكومية والمجتمع بهذا القطاع وفقاً لأسس ومعايير واضحة ومحددة في إطار المخططات التي تتوافق والرؤية الإستراتيجية للدولة وبرنامج الحكومة وذلك من خلال:

- خلق تنمية سياحية مستدامة، مسؤولة ومنظمة.
- تكوين شراكة فعالة في التنمية مع كل الأطراف الداخلية من خلال التوفيق بين العائد و تنمية المجتمع المحلي وإشراك سكانه في منافع السياحة.
- ضمان أمن وسلامة السياح، وخلق انفتاح في المجتمع وتحرر للخدمات السياحية، دون المساس بالهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.
- اعتماد الواقعية و الترشيد في استخدام الموارد والإمكانات وعدم المبالغة في الطموحات، وذلك من خلال تطويع وتجديد وتطوير السياسات والخطط المتبعة.
- خلق خلية تواصل مباشرة بين مسؤولي القطاع السياحي سواء في الوزارة أو في المديرية المحلية والناشطين في القطاع السياحي عن طريق لغة حوار مباشر من خلال طرح المشاكل أولاً ثم التجاوزات والتهاون الحاصل في القطاع السياحي بهدف وضع اليد على موضع الخلل، والمساعدة على العمل أكثر بهدف تحسين و تطوير القطاع بكل شفافية.
- التخطيط للسياحة بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وزيادة الوعي في المجتمع الجزائري بأهمية السياحة اقتصاديا وكيفية التعامل والاهتمام بالسائح وخدمته، وكذلك من أجل تعزيز الاندماج الوطني والتعريف بالقطر الجزائري على كل الأصعدة¹⁴.
- الإسراع بتطوير مستوى الخدمات والوصول إلى الجودة العالمية من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية للسياحة، فالجزائر تملك من اليد العاملة والقدرة على اكتساب المهارة لدى الأفراد ما يساهم في التعجيل بحدوث ذلك.
- الارتقاء بأساليب ووسائل الترويج والتسويق السياحي، بسبب الحاجة إلى تنويع المنتجات السياحية وتوسيعها.

- إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي و تطوير أكثر للوكالات السياحية و الأسفار عن طريق رفع مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخر
- تعزيز استقرار البناء المؤسسي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات التخصصية واستكمال إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية.
- تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية.
- الحفاظ على الموارد والأصول السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي، وصيانتها والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها، و إشراك ومساعدة المجتمعات المحلية في المساهمة والاستفادة من التنمية السياحية.
- تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدفة تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة.

الهوامش:

- ¹ . موسوني، ألكي، "مرافقة الفلاحين والدعوة للتكامل بين الفلاحة والصناعة"، جريدة: الجزائر، عدد الأحد 23 أكتوبر 2016.
- ² نفس المصدر.
- ³ . رشيد سالم، أسماء قاسمية، "دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات" حالة الجزائر، جامعة المدية. نقلا عن: <https://platform.almanhal.com>، 16/02/2018 page consulter le :
- ⁴ . عائد عميرة، "معاناة السياحة الجزائرية رغم كل ما تملكه من مقومات"، <https://www.noonpost.org/content> ، 15/02/2018 page consulter le :
- ⁵ . يوسف، يوسف، "دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ar.aps.dz/économie/50346-2017-11-28، 15/02/2018 page consulter le :
- ⁶ . لجنة ضبط الكهرباء والغاز CREG، تقديم لبرنامج تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة والنجاعة الطاقوية، مارس 2011، ص3
- ⁷ . مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها <https://portail.cder.dz> 2016/03/22 <http://www.creg.gov.dz> 2016/03/22
- ⁸ . تكواشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : اقتصاد التنمي، جامعة باتنة، 2012، ص147.
- ⁹ . سمير بلعربي، "واقع طاقة الرياح في الجزائر"، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، <http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article1464> 2016/03/20
- ¹⁰ . وزارة الطاقة والمناجم، دليل الطاقات المتجددة، مرجع سابق، ص42
- ¹¹ http://www.cder.dz/vlib/bulletin/pdf/ber33_4_5.pd, AKBI Amine, **La bioénergie en Algérie : Un gisement important, et des bénéfices environnementaux**
- ¹² . عبد القادر بوعزقي، " أفكار مشاريع ناجحة في القطاع الفلاحي"، wajjahni.com/ar/، 24 جويلية 2017، 15/02/2018 page consulter le :
- ¹³ نفس المصدر.
- ¹⁴ . عيساني عبد الفتاح، " القطاع السياحي في الجزائر : مشاكل ومقترحات"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، diae.net/29851 ، 15/02/2018 page consulter le :